S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3305
5 November 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة بعد الثلاثة آلاف والثلاثمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الساعة ١١/٣٠

الرئيس:	السيد جيسس	(الرأس الأخضر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد لدسو
	فنزويلا	السيدة بيفيرو
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة البرايت
	اليابان	السيد مارويامـا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في موزامبيق

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق (S/26666 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل موزامبيق يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أفونصو (موزامبيق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، ويرد ذلك التقرير في الوثيقتين S/26666 و Add.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26694، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي اهتمام الأعضاء الى التغييرات الفنية التالية في نص مشروع القرار S/26694 بصيغته المؤقتة.

أولا، ينبغي عكس ترتيب الفقرتين الأولى والثانية من الديباجة.

ثانيا، في الفقرة ١٢ ينبغي حذف عبارة "من المنطوق" قبل عبارة "الفقرة ١٣".

ثالثا، وفي الفقرة ١٥ يستعاض عن عبارة "الصندوق الاستئماني المنشأ" بعبارة "الصندوق الاستئماني المزمع انشاؤه".

المتكلم الأول ممثل موزامبيق، وأعطيه الكلمة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن أحر تهانئ وفدي لكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. ويعرف وفدي حق المعرفة مهارتكم الدبلوماسية المتميزة، ويود أن يشيد بصفة خاصة بالاقتدار الكبير الذي خدمتم به بلدكم وقارتنا خلال سنتين من العمل المكثف في المجلس. لذا، نحن واثقون من أن المجلس سيستفيد من خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية وسيحتفل بنجاح مداولاته.

أود أيضا أن أسجل تقديرنا للطريقة الممتازة التي ترأس بها سلفكم السفير ساردنبرغ ممثل البرازيل مداولات مجلس الأمن في الشهر الماضي. وانني ممتن له امتنانا خاصا على التعاون الذي قدمه لي ولوفدي، فضلا عن صفات القيادة التي أبداها خلال المشاورات التي أدت الى اعتماد مجلس الأمن القرار ٨٧٩ (١٩٩٣) يوم الجمعة الماضي.

أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بالشكر الى كل أعضاء المجلس على تعاونهم الممتاز معي ومع وفد بلادي منذ إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وأتطلع الى مواصلة العمل مع أعضاء المجلس في هذه السنة والسنة المقبلة.

أود أن أثني مرة أخرى على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي على التزامه المستمر بالسلم في بلدي. وتشد زيارته التاريخية لموزامبيق مؤخرا والنتائج التي تحققت خلالها، على ذلك الالتزام. وأود أن أقول له مرة أخرى إننا استمتعنا بزيارته. وكما شهد الأمين العام بنفسه، أن إقامته في موزامبيق بالنسبة للحكومة والشعب، بل وبالنسبة لجميع القوى السياسية الموزامبيقية، عززت من روحنا المعنوية ومكنتنا من توليد دينامية جديدة وتفاؤل جديد في عمليتنا السلمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الأمين العام لتقريره المفصل، الوارد في الوثيقة S/26666، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الذي يقدم تقييما هاما للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق، ولا سيما التطورات الأخيرة منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن عن هذا الموضوع.

لقد مضى ١٢ شهرا منذ اعتماد المجلس للقرار ٧٨٢ (١٩٩٢)، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الذي أقر جملة أمور، منها تعيين الأمين العام لممثل خاص مؤقت، وإرسال فريق لا يزيد على ٢٥ مراقبا عسكريا الى موزامبيق. لقد كان اعتماد ذلك القرار بمثابة بزوغ فجر جديد لمرحلة جديدة في الجهود الرامية الى إرساء سلم دائم في موزامبيق.

إن إنشاء المجلس لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أرسى الأسس القانونية لاستمرار متابعة مجلس الأمن لعملية السلم في موزامبيق. ومنذ ذلك الحين، كرس هذا الجهاز عددا من الجلسات لتطور عملية السلم في بلادي، واعتمد عددا من القرارات الهامة في هذا السياق. ولهذا، نعتقد أن ليس هناك وقت أفضل من هذا اليوم لاجراء تقييم شامل للتقدم المحرز حتى الآن في السعي من أجل السلم، وكذلك لأنشطة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

من الواضح أن بعض التقدم قد أحرز منذ انشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. فأهداف اتفاق السلم العام، بشكل عام، تمت صيانتها، وخاصة استمرار وقف إطلاق النار. ولكن، الى جانب ذلك، واجهت كل مرحلة من مراحل تنفيذ أحكام اتفاق روما صعوبات لم يسبق التنبؤ بها.

لقد ساورتنا في بعض الأوقات مشاعر القلق إزاء الإبطاء في وزع قوات الأمم المتحدة بغية التعجيل بهذه العملية. مع ذلك، بعد حسم المسألة الصعبة الأولى مباشرة، ظهرت عقبات - مصطنعة ومتعاظمة - في طريق تنفيذ العملية.

إن وزع قوات صون السلم التابعة للأمم المتحدة يترك أثرا إيجابيا على البلاد بأسرها. وقد كان لوجود الأمم المتحدة دور أساسي في تشجيع العودة التدريجية والمستقرة للاجئين والمشردين، وتطبيع الحياة في جميع أنحاء البلد، وإعادة بناء القاعدة الانتاجية في المناطق الريفية، وإعادة تنشيط الاقتصاد.

في هذا الصدد، أود أن أغتنم الفرصة لكي أسجل مرة أخرى تقدير حكومتي الكبير للدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في مساعدة حكومتي على مواجهة المسائل الهامة المتصلة ببرنامج الإغاثة الإنسانية في موزامبيق.

ومما يذكر أن حكومتي والمجتمع الدولي، أعربا مرارا وتكرارا عن خيبة أملهما العميقة إزاء الإبطاء المستمر في عملية فصل القوات المسلحة وتجميعها وتسريحها. وعلاوة على ذلك، لم يمض تدريب الجيش الجديد وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلم العام. وبالطبع، لم تكن رينامو على استعداد لإرسال قواتها في الوقت المحدد.

ومن ناحية أخرى، لم يتسن تشكيل اللجنة الوطنية للإدارة ولا لجنة شؤون الشرطة الوطنية بسبب عدم قيام رينامو بتعيين ممثليها.

علاوة على ذلك، يتعين على الحكومة أن تستجيب للمطالب المستمرة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، التي يعتبر تلبيتها شرطا حيويا لالتزام رينامو بأحكام اتفاق السلم العام. ان هذه المطالب تتعلق، في جملة أمور، بالمنشآت ووسائل كفالة الإقامة والنقل ومرافق الاتصال لرينامو. وكما يلاحظ، لا نزال نتكلم بحق عن صفقة من الشروط المسبقة التي وضعت لفترة طويلة اتفاق روما في خطر حقيقي.

وعلى الرغم من أوجه النقص الخطيرة في الموارد، نتيجة للصراع الذي طال أمده، بذلت حكومتي قصـــارى جهدها كي توفر فرصة للسلم. لقد وفرنا لرينامو، وحيث أمكننا للأحزاب السياسية الأخرى كل ما كنا نستطيع توفيره.

ان مجلس الأمن يذكر أنه بعد الجهود المتضافرة التي بذلت عقب توقيع اتفاق روما، وافق السيد دلاكاما، زعيم رينامو، أخيرا على الذهاب الى مابوتو حيث عقد بضعة اجتماعات مع الرئيس شيسانو في الفترة من ٢٣ آب/اغسطس الى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولقد أسفرت سلسلة الاجتماعات هذه عن اتفاقات بشأن مسألتين من المسائل البالغة الأهمية لتنفيذ اتفاق السلم العام. فبالنسبة لمسألة الادارة الإقليمية، تم الاتفاق على إنشاء منصب مستشار لكل من حكام المقاطعات الـ ١٠ في موزامبيق. لهذا الغرض، طلب الى رينامو أن ترشح ثلاثة من أعضائها لكل مقاطعة بغية مساعدة حاكم المقاطعة في كل المسائل الهامة المتصلة بالادارة الإقليمية. وحكومتي تعتبر هذا الاتفاق خطوة الى الأمام في الجهود الرامية الى حفظ وحدة البلد وصونها.

وفيما يتصل بشؤون الشرطة، تم الاتفاق أيضا، في جملة أمور، على أن يطلب الى الأمم المتحدة أن ترسل فرقة من الشرطة لرصد جميع أنشطة الشرطة، فضلا عن توفير الدعم التقني للهيئة الوطنية لشؤون الشرطة التي أنشئت بموجب اتفاق السلم العام. وفي هذا الصدد، تقدمت حكومتي فعلا بطلب رسمي الى الأمين العام بأن يرسل فرقة من الشرطة، وفقا للاتفاق الذي أشرت اليه توا. ويسرنا ان نلاحظ ان مشروع القرار المعروض على المجلس يأذن للأمين العام بالمضي في اختيار ووزع ١٢٨ مراقب شرطة تابعين للأمم المتحدة.

لقد قدمت الحكومة الموزامبيقية جميع هذه التنازلات محاولة لإزالة العقبات القائمة أمام عملية السلم. إننا فعلنا ذلك لأننا نعتقد أنه لا يوجد أي سبب يعرض للخطر أرواح الملايين من مواطنينا بعد الآن، وذلك عقب حوالي ٣٠ سنة من الحروب المدمرة. فالحكومة بذلت قصارى جهدها لتلبية مصالح الأطراف الأخرى، لاسيما رينامو، في الوقت الذي أوضحت فيه عدم استعدادها للتعهد بالتزامات تؤدي في نهاية المطاف الى إعادة فتح المفاوضات بشأن اتفاق روما.

من جهة أخرى، بينما كان هذا الاتفاق يتحقق، فإن المفاوضات داخل المؤتمر الاستشاري المتعدد الأحزاب، وهو المسؤول عن إعداد قانون الانتخاب، وصلت فعليا الى طريق مسدود. ولم يمكن التوصل الى اتفاق على تشكيل الهيئة الانتخابية.

وبسبب هذه الحالة، نبه مجلس الأمن في قراره ٨٦٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الى خطورة الوضع. ولهذا السبب، رحبت حكومتي باتخاذ هذا القرار إيمانا حقيقيا منها بالحاجة الى كفالة الالتزام الدقيق باتفاق روما نصا وروحا. علاوة على ذلك، أوضح القرار عدم القبول بالمحاولات الرامية الى فرض الشروط أو كسب المزيد من الوقت أو المزيد من التنازلات، وهي محاولات تتعارض مع عملية السلم في موزامبيق، وأعاقت حتى الآن التنفيذ الكامل لاتفاق السلم العام.

وفي ظل هذه الخلفية، قام الأمين العام بزيارة رسمية لموزامبيق في الفترة من ١٧ الى ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٣. ان هذه الزيارة لبلادنا قد أتاحت للأمين العام فرصة فريدة لإجراء اتصالات رفيعة المستوى بالحكومة ورينامو والأحزاب السياسية الأخرى في موزامبيق، وإلقاء نظرة جديدة على أنشطة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

لقد جاءت زيارة الأمين العام في الوقت الحسن وكانت زيارة قصيرة ونتيجة لمحادثاته المكثفة مع الحكومة ورينامو والأحزاب السياسية الأخرى، تم تحقيق تقدم رئيسي في عملية السلم الموزامبيقية. وبفضل الارادة السياسية التي أبدتها الأحزاب، أصبح ممكنا في نهاية المطاف التوصل الى اتفاقات ايجابية بعيدة الأثر على جميع المسائل الرئيسية المتصلة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلم العام.

ومثلما يرد بوضوح في تقرير الأمين العام، تم الاتفاق على تشكيل الهيئة الانتخابية. وكما أكدت من قبل، فإن عدم إحراز تقدم بشأن مسألة تشكيل هذه الهيئة الهامة أدى بالمفاوضات داخل المؤتمر الاستشاري المتعدد الأحزاب الى طريق مسدود. أما التفاهم الذي تم التوصل اليه فينبغي أن يسمح بالاستكمال المبكر والناجح لقانون الانتخاب الذي سيمثل حجر الزاوية في الانتخابات العامة التي ستجري السنة المقبلة.

ان الهيئة الانتخابية ستتألف من ١٠ أعضاء من الحكومة وسبعة أعضاء من رينامو وثلاثة أشخاص من الأحزاب السياسية الأخرى، وسيكون لها رئيس مستقل. وعلاوة على ذلك، ان الحكومة ورينامو والأحزاب السياسية الأخرى تنظر في إنشاء محكمة انتخابية تبت، في جملة أمور، في المسائل التي تنجم عن العملية الانتخابية في حالات الاختلاف في الهيئة الانتخابية. والمحكمة الانتخابية ستتشكل من خمسة قضاة، ثلاثة قضاة دوليون ذوو خبرة تقنية معترف بها ونزاهة وفعالية، وقاضيان موزامبيقيان من المستوى نفسه. ومن شأن هذا التشكيل أن يؤكد على الأهمية القصوى التي نعلقها على مصداقية المؤسسات التي تنشأ للتحقق من قانونية وصلاحية العملية الانتخابية ونتائجها بالكامل. لهذه الأسباب، سنطلب الى الأمين العام أن يتشاور مع مجلس الأمن بشأن أفضل السبل الآيلة الى تقديمها المساعدة في اختيار وترشيح القضاة الدوليين.

وفي المرحلة الراهنة، يعكف الخبراء التقنيون من جميع الأحزاب السياسية على وضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل قانون الانتخاب. والعملية بأكملها، بما في ذلك إقرار قانون الانتخاب من جانب الجمعية التشريعية للجمهورية، ستنتهي بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ومع ذلك، نشعر في هذا الوقت بقلق بالغ إزاء حقيقة أنه في سياق المفاوضات - وبعد مغادرة الأمين العام مابوتو - لجأت رينامو مرة أخرى الى طريقتها التقليدية المتمثلة في إثارة مسائل جديدة ودخيلة على العملية، وبالتالي وضع حجر عثرة في طريق إقرار قانون الانتخاب. والواضح أن هذا يتناقض مع روح الالتزامات التي قطعت خلال زيارة الأمين العام لموزامبيق. ان المجتمع الدولي يجب أن يبعث رسالة شديدة الى رينامو موضحا ان هذه الأساليب لن تقبل بعد الآن.

وفيما يتعلق بمسألة تسريح القوات المسلحة، أقر الطرفان فعلا جدولا زمنيا جديدا يحدد مختلف مراحل التسريح. وتسريح القوات شبه العسكرية سيبدأ بنقل القوات الأولى إلى مناطق التجمع. وبموجب الجدول الزمني الجديد، سيبدأ التسريح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وسيكتمل في أيار/مايو من نفس السنة. وقد أحرز تقدم كبير أيضا فيما يتصل بالموافقة على مناطق التجمع. ومن إجمالي المناطق الـ ٤٩ المشار إليها في اتفاق السلم العام أقرت ٣٦ بالفعل. ومن المعين أن تكون قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة جاهزة تماما للعمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أي قبل إجراء الانتخابات العامة بشهر.

وكما يعلم المجلس، أن تشكيل الجيش الجديد حيوي لمستقبل البلاد وكذلك للتنفيذ السلسل لاتفاق روما. ولذلك فهو إحدى أهم الأولويات في جدول أعمالنا. ومع ذلك فهو ليس بالأمر اليسير ولا رخيص التكلفة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة في موزامبيق. ودون الدعم الدولي الراسخ سيكون من الصعوبة البالغة، إن لم يكن مستحيلا، أن يتحمل بلدنا وحده جميع النفقات الناشئة عن تسريح القوات المسلحة والتدريب وإعادة تأهيل المنشآت العسكرية والزي الرسمي، ومعدات الهندسة والاتصالات، وجميع اللوازم الأخرى اللازمة للجيش الجديد. إن حكومة موزامبيق تدرك تمام الإدراك القيود المالية التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، ولكننا نعتقد أنه بحسن النوايا سيكون من الممكن مساعدة شعبنا على تمويل نهاية الحرب واستعادة السلم والهدوء لأهميتهما الحيوية لجميع أبناء موزامبيق. إن موزامبيق المسالمة والمستقرة والمزدهرة هامة لا لأبناء موزامبيق وحدهم ولكن لمنطقة الجنوب الافريقي بأكملها.

إن الاتفاق على اللجان التي لم يكن من الممكن أن تؤدي وظائفها حتى الآن - وهي اللجنة الوطنية للإدارة ولجنة الإعلام ولجنة شؤون الشرطة الوطنية - يمثل خطوة هامة أخرى إلى الأمام. وقد تقرر أيضا أنه ريثما يتم وزع وحدة الأمم المتحدة للشرطة، فإن لجنة شؤون الشرطة الوطنية ستنشئ لجانا فرعية لكي تقوم على نحو مؤقت بالمهام التي خصصت لفرقة شرطة الأمم المتحدة. والأمر الضروري الآن، كما يرد عن وجه حق في مشروع القرار (S/26694)، هو أن تمكن هذه اللجان من أداء وظائفها. وإذ نرحب بما يقترحه الأمين العام من وزع لـ ١٢٨ ضابط شرطة نود أن نعرب عن تعاطفنا وتفهمنا الكاملين فيما يتصل بالآثار المالية التي ستترتب بالتأكيد على وزع هذه الفرقة. إن الحالة المالية الراهنة في الأمم المتحدة وهي الحالة التي استرعى الأمين العام انتباهنا إليها خلال زيارته لمابوتو، تتطلب إدارة جيدة واستخداما للموارد المتاحة بشرية كانت أم مادية.

وعدم إحراز تقدم بشأن تشكيل هذه اللجان ورئاستها قد كان له أثر سلبي جدا على التنفيذ الشامل لاتفاق السلم العام. ونعتقد أننا نستطيع أن نمضي الآن دون المزيد من الإبطاء. ويجب علينا أن نمضي قدما وأن نترجم تطلعات شعبنا إلى واقع ملموس.

وبعد أن أدليت بهذه الملاحظات أود أن أقول إنني أومن إيمانا قويا بأن زيارة الأمين العام قد مثلت خطوة متميزة صوب السلم وخطوة على طريق التنفيذ التام لاتفاق السلم العام في موزامبيق. ولذلك يحدونا الأمل أنه بتوفر الإرادة السياسية والعزيمة لدى جميع الأطراف، بما في ذلك رينامو، سيكون هناك ما يكفي من الوقت للإعداد للانتخابات العامة وإجرائها في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، كما أعربت عن ذلك هذه الهيئة. هذه هي رغبة الشعب الموزامبيقي بأكمله؛ وهذه هي رغبة حكومتنا؛ وهي أيضا رغبة المجتمع الدولي.

ونحن نرى أن مسؤوليتنا الرئيسية في هذه المرحلة هي ضمان استمرار ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لكي تقوم بمهامها. وثانيا، توجد حاجة ملحة إلى اليقظة المستمرة. ولهذا الغرض، نناشد مجلس الأمن أن يحمل المسؤولية لجميع الذين قد يحاولون مرة أخرى تفويض قوة الدفع التي تولدت من التفاهم الذي تم التوصل إليه خلال زيارة الأمين العام لموزامبيق. وقد آن الأوان لأن يضمن مجلس الأمن عدم قبول المجتمع الدولي للمراوغات بعد الآن وشجبها بقوة ودونما غموض.

وتدعو حكومتي إلى استمرار التأييد الدولي لسعينا من أجل تحقيق السلام، لأن السلم حيوي بالنسبة لشعب موزامبيق وفي نهاية الأمر لمنطقة الجنوب الافريقي بأكملها. وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع القرار المطروح علينا اليوم. ونعتقد أن مشروع القرار يتناول بتفصيل وبوضوح كل ما يجب القيام به بغية التقدم في تنفيذ أحكام اتفاق السلم العام. ونعتبر تنفيذ مشروع القرار هذا أمرا ذا أهمية حيوية لإقرار السلم والهدوء الدائمين في بلادنا. ولهذا فإننا نؤيد تأييدا قويا اعتماد المجلس لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار (S/26694) للتصويت.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم بحرارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. إن خصالكم القيادية المعروفة تماما وخبرتكم القانونية والسياسية المعترف بها خير ضمان لقيادة عمل المجلس بطريقة بالغة الكفاءة. ويسر وفد البرازيل بصفة خاصة أنكم، بصفتكم ممثلا للرأس الأخضر، ستترأسون مداولاتنا، حيث أن بلدينا يتشاطران تراثا مشتركا ولغة مشتركة، وتربطنا أواصر الصداقة القوية. وتعرفون أن بإمكانكم أن تعولوا على تعاون وفد البرازيل.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للكلمات الرقيقة التي وجهتموها أنتم والأعضاء الآخرون إلي.

منذ فترة من الزمن الآن ما برح مجلس الأمن يعرب عن ارتياحه إزاء استمرار عملية السلم في موزامبيق، وهو بلد من مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، مثل بلدكم وبلادي. وقد أعرب المجلس أيضا في مختلف المناسبات عن قلقه المستمر إزاء التأخيرات والصعوبات التي طرأت في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في اتفاق السلم العام.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام، والذي نحن ممتنون له عليه، يشير الى الزخم الجديد الذي تولد لعملية السلم في موزامبيق، ويقدم معلومات عن عدد من الاتفاقات الهامة التي تم التوصل اليها بشأن المسائل المعلقة بين حكومة موزامبيق وحركة رينامو. ومما يبعث على تشجيعنا بوجه خاص التوصل الى اتفاق على الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق السلم العام. وإننا نحيي الأمين العام وممثله الخاص، السيد ألدو أخيلو، على جهودهما التي يسرت تحقيق هذه الاتفاقات. وبوجه خاص، كان لزيارة الأمين العام الى مابوتو دور حاسم حتما في تشجيع هذه الاتفاقات وإعطاء زخم جديد لعملية السلم.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح استمرار التزام حكومة موزامبيق، تحت قيادة الرئيس جواكيم شيسانو، بقضية السلم والمصالحة الوطنية.

ما برحت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تضطلع بدور أساسي في تعزيز الثقة بين الحكومة وحركة رينامو، وكذلك في تهيئة الظروف لدفع عملية السلم قدما. وإن تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة ستة أشهر أخرى يمثل بالتالي إسهاما هاما من جانب الأمم المتحدة في نجاح مساعي السلم في موزامبيق. والبرازيل ملتزمة بتأييد استمرار الوجود القوي للأمم المتحدة في موزامبيق. وفي هذا الصدد، نحيط علما بملاحظة الأمين العام في تقريره بأن الحالة الأمنية في بعض المناطق لا تزال مقلقلة، وأن هناك طلبا متزايدا على النقل الجوي لأفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

إن مشروع القرار المعروض علينا ينص على إجراء استعراض كل ثلاثة أشهر لحالة تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وسيكون شاغلنا الرئيسي في هذه الاستعراضات الحاجة الى ضمان استمرارها وتنفيذها الفعال لمهامها دعما لعملية السلم. وأن الحاجة الى تحقيق وفورات في التكلفة تشكل بالطبع أيضا عنصرا ينبغي النظر فيه، سواء في هذه العملية أو في جميع العمليات الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ويشير الأمين العام أيضا الى نيته تقديم تقرير مستقل في غضون فترة وجيزة عن إنشاء وحدة الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وإننا نتطلع الى الحصول على توصياته في هذا الصدد، ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع بقية أعضاء المجلس للبت بسرعة في هذا الموضوع.

ونحن نوافق على الحاجة الى المضي، في هذه الأثناء، بوزع وحدة صغيرة مؤلفة من ١٢٨ مراقبا من الشرطة أذنت بوزعهم الولاية الأصلية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

ولا مجال للإفراط في التأكيد على أهمية الامتثال الدقيق وفي الوقت اللازم للمتطلبات المتصلة بالجوانب العسكرية لاتفاق السلم العام، وخاصة تجميع القوات وتسريحها، الى جانب عملية تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة. ومشروع القرار يركز بشكل قوي وعن حق على هذه النقاط.

ومن الأهمية بمكان، في هذه المرحلة، أن يفهم بوضوح أن المجلس متنبه، وسيبقى متنبها، للمسألة الملحة، مسألة تجميع القوات وتسريحها، وأنه سيواصل الإصرار على هاتين النقطتين.

إن الجدول الزمني المنقح ضيق، ويجب الامتثال له دون أي تباطؤ أو مراوغة، وذلك للتمكن من النجاح في إجراء انتخابات ديمقراطية في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وكما هو وارد في مشروع القرار، يجب في هذه المرحلة ألا تثار أي مسائل قد تعرض للخطر تنفيذ اتفاق السلم العام. فلم يعد هناك مجال لأي غموض حول ما ينبغي القيام به. ما هو مطلوب الآن هو القيام بما يجب القيام به، وأن يتم ذلك دونما إبطاء.

ونحن على ثقة بأن الوضع سيكون كذلك بالفعل وأن الجهود التي يبذلها شعب موزامبيق الآن من أجل السلم ستؤتي ثمارها. ونحن من جانبنا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل في مجلس الأمن وفي أماكن أخرى لدعم تحقيق السلم والتنمية والرفاهية في موزامبيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، نود أن نهنئكم أحر التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا شك لدينا في أن خصالكم الشخصية والمهنية ستقودنا بدقة متناهية عبر برنامج عملنا المثقل الذي ينتظرنا.

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا العميق لسلفكم السفير ساردنبرغ، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

إن مشروع القرار الخاص بموزامبيق يلخص بصورة ممتازة مشاعر المجتمع الدولي الإيجابية وتفاؤله المشوب بالحذر إزاء التقدم المحرز لغاية الآن في حل النزاع هناك. وإننا نحيي الأمين العام بقوة على تقريره الممتاز عن الحالة الراهنة، في أعقاب تدخله الشخصي في عملية المفاوضات بين الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما، الذي يبدو أنه كان، بالإضافة الى جهود ممثله الخاص، السيد أخيلو، الشرارة اللازمة لدفع المحادثات الى مستوى قابل للاستدامة ونهائي.

لأسباب مختلفة، لم تنفذ بعد أحكام اتفاق السلم العام الذي وقع عليه الطرفان في روما قبل سنة بالتحديد. وظل احتمال أن تؤدي هذه التأخيرات الى توليد الشكوك أو تصعيد المواقف يمثل ضغطا مستمرا على جميع المعنيين. لذلك، يجب أن نهنئ الجانبين على عدم استغلال هذه التأخيرات كذريعة للنكث بالروح الأساسية للاتفاق.

ومن دواعي سرور وفد بلادي أن التقدم صوب الانتخابات في العام المقبل قد أعطى زخما قويا، نتيجة الانتهاء من تكوين لجنة الانتخابات الوطنية. والآن وقد تحدد الموعد النهائي لإجراء الانتخابات - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ - فإن التدابير الضرورية للامتثال لهذا الموعد، مثل الحاجة الى تنقيح قانون الانتخابات والموافقة عليه لاعتماده نهائيا من قبل الجمعية الوطنية، تكتسي الآن صفة الإلحاح. وعلى نفس المنوال، يسرنا أيضا أنه، نتيجة للزيارة التي قام بها الأمين العام، أصبح هناك الآن رؤساء للجان الضرورية الثلاث، الإدارة وشؤون الشرطة والإعلام، التي تحظى أنشطتها بأهمية رئيسية في تنفيذ اتفاق السلم، والتي لم تباشر أعمالها حتى الآن، ولكن من المتوقع أن تبدأ على الفور.

إن الأثر الإجمالي لهذه الخطوات، بالإضافة الى غيرها من الخطوات المتصلة بتشكيل قوات الدفاع الموحدة والشرطة، وتحويل حركة رينامو الى حزب سياسي، وموافقة الطرفين على جدول زمني لعملية السلم، والفعالية العامة للجنة وقف إطلاق النار في السيطرة على العدد المحدود بشكل مدهش من الانتهاكات لوقف إطلاق النار، من شأنه أن يؤدي الى إعطاء زخم متجدد لكامل عملية عودة موزامبيق الى مركزها كدولة فعالة بالكامل.

مع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء برنامج المساعدة الإنسانية بأكمله، وذلك في ضوء الحجم المحض للكارثة. لقد بلغ عدد اللاجئين بسبب الصراع في موزامبيق حوالي ١,٥ مليون لاجئ، وأن مهمة إعادة إدماجهم في المجتمع، بالإضافة الى إعادة اندماج القوات المتحاربة، مهمة ضخمة. وعلينا أن نضيف الى ذلك من ٤ الى ٥ ملايين من الأشخاص المشردين محليا الذين يجب إعادة توطينهم في مناطقهم أيضا. ومما له صلة بهذه المشكلة مشكلة إزالة الألغام من البلاد، حيث يقدر أن هناك نحو مليونين من الألغام. وتقوم الحاجة الى التدريب والوقت والمال. ولكن ريثما يتسنى شق الطرق الكافية، ستبقى الألغام عائقا لحركة السكان والإندماج والتنمية وإنتاج الأغذية. وأن إيلاء الأمين العام اهتماما خاصا لهذه المسألة يستحق بالتالي الثناء.

وبوجه عام، نلاحظ أن التقدم المحرز حتى الآن سمح بتحويل تركيز برنامج المساعدة من الإغاثة الطارئة الى مشاكل أكثر اتصالا بالعودة الى الأحوال الطبيعية. إن التزام المجتمع الدولي بسد احتياجات موزامبيق يبعث التشجيع في النفوس، كما تجلى في أكثر من ٩٠ في المائة من التبرعات المستحصلة من مبلغ الـ ٥٦٠ مليون دولار المستهدف للسنة المنتهية في أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ضوء التقدم الباهر المحرز مؤخرا تكون شواغل المانحين قد استجيب لها، لا سيما فيما يتعلق بالتأخيرات الرئيسية البالغة الأهمية، وهذا يجب أن يفتح الطريق الآن أمام إكمال التمويل.

ومن المأمول فيه أن تتمكن موزامبيق، إذا سارت الأمور حسب الخطة المرسومة، من أن تستعيد وضعها باعتبارها قصة نجاح الأمم المتحدة في افريقيا، شأنها في ذلك شأن كمبوديا في آسيا، وأن تصبح، علاوة على ذلك، مثلا للنجاح الذي يمكن أن يحرزه قادة يتحلون بحسن النية بمؤازرة المجتمع الدولي. لذلك يؤيد وفدي مشروع القرار بدون تحفظ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في مشروع القرار المعروض علينا يعرب مجلس الأمن عن ارتياحه لأن دينامية التقدم الذي تحقق هذا الصيف بين رئيس الجمهورية شيسانو والسيد دلاكاما قد توطدت، بطريقة نأمل أن تكون ثابتة، بعد زيارة قام بها مؤخرا الأمين العام الى موزامبيق. والمشكلة التي كانت تعتبر حتى الآونة الأخيرة العقبة الرئيسية في طريق التقدم الحاسم صوب السلم، مهددة بتأخير الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، تم التغلب عليها الآن.

إننا نرحب بحقيقة أن رئيس موزامبيق ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية قد قبلا بالجدول الزمني المنقح من أجل الإنفاذ الكامل لاتفاق السلم العام؛ وسيتخذان مجموعة من التدابير التي يجب على الأطراف أن تفي بها خلال الشهور القليلة القادمة، وسيتابعها المجلس باهتمام عن كثب.

ويود وفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام على العمل الممتاز الذي تم انجازه أثناء زيارته لمابوتو، حيث تمكن وباقتدار من الاعراب عن القلق العميق الذي ينتاب المجتمع الدولي إزاء التأخيرات في العملية وكذلك ضرورة قيام الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بنجاح بموجب قرارات مجلس الأمن.

يجب علينا أن نرحب كذلك بالطريقة المُثلى التي تضطلع فيها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بأعمالها بتوجيه قدير من جانب الممثل الخاص للأمين العام السيد أخيلّو.

ويحدد تقرير الأمين العام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن عملية تجميع وتسريح القوات، وإنشاء قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة، وتشكيل اللجنة الوطنية للادارة واللجنة الوطنية لشؤون الشرطة واللجنة الوطنية للاعلام، والاعداد للانتخابات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ أن القرار الذي سيعتمده المجلس يؤكد على أهمية امتثال الأطراف لهذه الاتفاقات، وذلك تمشيا مع جدول زمني منقح ومحدد بوضوح.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا سوى أن نشير بقلق إلى المعلومات التي وردتنا اليوم من ممثل موزامبيق والمتعلقة ببعض المواقف التي اتخذتها حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) منذ زيارة الأمين العام لمابوتو. ونعتقد أن التفويض الذي منحه مجلس الأمن للأمين العام كي يقوم بانتقاء ١٢٨ مراقبا شرطيا في عملية الأمم المتحدة ووزعهم فورا، والذين تمت الموافقة عليهم بموجب القرار ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ينبغي أن تعطي لجميع الأطراف، لا سيما سكان موزامبيق، قدرا معينا من الشعور بالثقة، وهذا سيمهد الطريق من أجل المصالحة الوطنية ويساعد الأطراف على اتخاذ الخطوة المستحبة المتمثلة في عمل كل ما هو ضروري من أجل وضع الاتفاقات الموقعة موضع التنفيذ.

لا يسعني إلا أن أعرب عن قلق بلادي الدائم إزاء الحالة الانسانية ومعاناة السكان في موزامبيق التي أضحت خرابا بسبب الصراع الذي طال أمده طويلا. فالخطوات المتقدمة التي اتخذت في هذا المجال، كما وصفها تقرير الأمين العام، تُعد خطوات هامة. إننا نناشد كلا من الطرفين الاستمرار في هذا الاتجاه الايجابي المتمثل بفتح قنوات الاتصال بين المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، مما يسمح للأمم المتحدة

ومنظمات الغوث الانسانية القيام بتقييم أكثر دقة للاحتياجات الماسة لشعب موزامبيق، وذلك لتمكينها من تقديم المساعدة الضرورية.

وحقيقة أن العمل يجري لإعادة توطين اللاجئين والمشردين وإعادتهم إلى ديارهم لدلالة خير تدلل على رغبة السكان في إعادة بناء حياتهم في جو من السلم والمصالحة والتنمية. إن تمكينهم من القيام بذلك يتطلب مساعدة مستمرة وسخية من جانب المجتمع الدولي.

إن مجلس الأمن يُعد لتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لمدة ستة أشهر أخرى، على أن تجري مراجعتها بعد مرور ٩٠ يوما وعلى أساس تقرير يقدمه الأمين العام بشأن التقدم المحرز من جانب الأطراف في تنفيذ اتفاق السلم العام والوفاء بالجدول الزمني المنقح لإجراء انتخابات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتعتقد اسبانيا أن هذا التمديد يؤكد على الثقة التي وضعها المجتمع الدولي في استعداد كل من الطرفين، الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، من أجل الوفاء بالتزاماتهما، ويبرز تصميم المجتمع الدولي من الآن فصاعدا على ألا يقبل بأي تأخير في العملية وألا يرى نفسه وقد خاب أمله في تأييد السلم والديمقراطية في موزامبيق.

وأملنا وطيد بأن عملية السلم في موزامبيق، تحت رعاية الأمم المتحدة، ستتوج بخاتمة ناجحة وتصبح بذلك مثالا يحتذى لافريقيا برمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26694.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيـــدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٨٨٢ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مارويا ما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب اليابان بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين رئيس جمهورية موزامبيق، السيد جواكيم شيسانو، ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، السيد الفونسو دلاكاما، بشأن عدد من المسائل التي أوقفت عملية السلم في موزامبيق. وكانت هذه الاتفاقات نتيجة للمبادرة التي اتخذها الأمين العام أثناء زيارته لموزامبيق وللجهود المستمرة والمتفانية لممثله الخاص السيد ألدو أخيلتو. وتعرب اليابان عن عميق تقديرها لاسهاماتهما في هذه العملية.

إن اليابان كبلد يشارك في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تابعت الحالة في موزامبيق عن كثب شديد. وعلى الرغم من شعورنا بالاحباط في أحيان كثيرة نتيجة عدم إحراز التقدم، فإن التطورات الأخيرة جددت أملنا باستعادة السلم في موزامبيق.

ويسرنا بصفة خاصة أن الطرفين قد اتفقا على الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق السلم العام وهذه خطوة حث عليها مجلس الأمن بقوة في قراره ٨٦٣ (١٩٩٣). ومن الأهمية بمكان الآن أن تعمل الحكومة ورينامو بحسن نية على تنفيذ الاتفاقات المعقودة بينهما: وينبغي لهما الشروع في عملية تجميع قواتهما خلال هذا الشهر، وتسريحها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. علاوة على ذلك، ينبغي لهما الموافقة على القانون الانتخابي في موعد لا يتجاوز نهاية هذا الشهر لضمان إجراء الانتخابات في أقرب موعد ممكن، وفي موعد لا يتجاوز تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

ذكر الأمين العام في تقريره:

"أن الأمم المتحدة ليس بوسعها إلا أن تساعد على تسهيل عملية السلم وأنها ليس بامكانها تعزيز السلم وإحلاله بدون تعاون الطرفين". (S/26666، الفقرة ٤٦)

وهذا يعني أنه يتوجب على الطرفين ممارسة الارادة والتصميم السياسيين لترجمة اتفاقاتهما إلى أعمال محددة.

وفي الوقت نفسه، ترى اليابان أن من الأهمية بمكان أن يؤيد المجتمع الدولي جهود شعب موزامبيق لاستعادة السلم والديمقراطية في بلاده. وباعتماد هذا القرار، دلل مجلس الأمن على التزامه بتوفير ذلك الدعم. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أن وجود عملية الأمم المتحدة في موزامبيق سيكون ضروريا إلى حين إجراء الانتخابات وتوطيد السلم في موزامبيق.

أود أن أختتم ملاحظاتي بطمأنة شعب موزامبيق على أنه سيحظى بدعم المجتمع الدولي المستمر وحسن نيته في كفاحه لتحقيق سلم دائم في بلاده. ونحن جميعا نتطلع إلى اليوم الذي يمكنه أن يكرس فيه جهوده لبناء مجتمع يسوده الاستقرار والرخاء والديمقراطية.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بفضل الجهود المشتركة للأمين العام وللطرفين المعنيين أحرزت عملية السلم في موزامبيق تقدما يبعث على الارتياح مما أدى إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن تكوين لجنة الانتخابات الوطنية، ولجنة الاعلام واللجنة الوطنية لشؤون الشرطة، والاتفاق على جدول زمني لتجميع وتسريح القوات تم التوصل إليه من جانب الطرفين منذ أمد ليس ببعيد، مما يقدم إسهاما هاما للسلم والأمن في موزامبيق والجنوب الافريقي ويفتح آفاقا جديدة للانعاش الاقتصادي في موزامبيق. ويشعر الوفد الصيني ببالغ السرور إزاء جميع هذه التطورات.

ويرى وفد الصين أن اكتمال عملية السلم في موزامبيق بنجاح أو امكانية أن تنعم موزامبيق حقا بالسلم الدائم تتوقف في نهاية المطاف على شعب موزامبيق ذاته، وأن الجهود الخارجية يمكن أن تساعد في تعزيز هذه العملية ليس إلا. وفي الوقت الحالي، دخلت عملية السلم في موزامبيق مرحلة حاسمة، لذلك ينبغي للطرفين، وفقا لالتزاماتهما وبالتعاون التام مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، اعتماد تدابير عملية من أجل التقيد الدقيق بالجدول الزمني الجديد لكفالة اجراء الانتخابات العامة على النحو المقرر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

ونأمل أن يغتنم الطرفان في موزامبيق هذه الفرصة، وأن ينفذا تنفيذا شاملا اتفاق السلم العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتحقيق المبكر للمصالحة الوطنية. وبالتالي، يؤيد وفد الصين توصية الأمين العام بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وقد صوت مؤيدا القرار الذي اتخذ توا.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ونحن واثقون بأنه سيتسنى للمجلس، بفضل رئاستكم المجربة القديرة، أن يؤدي وظائفه بيسر وفعالية.

أود كذلك أن أعرب عن تقدير وفدي لصاحب السعادة السفير رونالدو موتا ساردنبرغ الممثل الدائم للبرازيل لمهارته وحنكته في ادارة شؤون المجلس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر.

إن التطورات الأخيرة في موزامبيق، من الجوانب كافة، مشجعة. واذا واصل الطرفان الموزامبيقيان المعنيان ابداء الالتزام وروح التوفيق التي أصبحت بادية مؤخرا لأمكن أن تصبح موزامبيق قصة النجاح التالية للأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يشيد اشادة خاصة وحارة بالأمين العام الذي أدى وجوده النشيط الأخير في موزامبيق الى التحفيز على الاتفاقات والتفاهمات التي جعلت من الممكن عقد اجتماعنا هنا اليوم.

ونشعر بالارتياح الخاص ازاء الاتفاقات الكثيرة بين الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما خلال زيارة الأمين العام الأخيرة لمابوتو. والآن، بعد تسوية مسألة تكوين لجنة الانتخابات الوطنية، نأمل أن تمارس هذه اللجنة وظائفها بفعالية من أجل اجراء الانتخابات العامة في موزامبيق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. كما نأمل في أن مبدأ توافق الآراء، الذي من المفترض أن تعمل اللجنة بموجبه، لن يعوق أعمالها.

ويتمثل تطور سار آخر في الاتفاق بين حكومة موزامبيق ورينامو على بدء عملية تحريك قواتهما نحو مناطق التجمع خلال هذا الشهر وبدء عملية التسريح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ومن الأهمية الحيوية التقيد بدقة بالجدول الزمني المتفق عليه بين حكومة موزامبيق ورينامو. وينبغي أن تنتهي عملية التسريح في موعد أقصاه نهاية أيار/مايو ١٩٩٤. وينبغي أن ينتهي تسجيل الناخبين في موعد أقصاه حزيران/يونيه ١٩٩٤. وينبغي استكمال تدريب قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والانتهاء من الحملة الانتخابية في وقت يسمح باجراء الانتخابات الوطنية في موعد أقصاه نهاية تشرين الأول/اكتوبر.

إن كل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة هو مساعدة شعب موزامبيق، وفي أحسن الاحتمالات، تكملة جهوده، أما المسؤولية الأساسية عن استعادة الأحوال الطبيعية والنظام الديمقراطي هناك فتقع أساسا على شعب وقادة ذلك البلد. وينبغي ادراك أن المجتمع الدولي قد لا يكون بوسعه انفاق الموارد البشرية والمادية الى ما لا نهاية لو لم يقدم شعب موزامبيق نفسه اسهاما ملموسا في عملية السلم وإعادة التأهيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لدسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفدي بالتطورات الايجابية التي وقعت مؤخرا نتيجة لزيارة الأمين العام لمابوتو تنفيذا لعملية السلم في موزامبيق. لذلك يسر فرنسا أن تصوت تأييدا لذلك القرار الذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة ستة أشهر على أن يكون مفهوما أن التقدم في عملية السلم سيخضع لمراجعة دورية.

وفرنسا، التي أعربت عن قلقها ازاء التعويقات في التنفيذ الكامل لاتفاق روما، ترحب بالاتفاقات التي أبرمها الطرفان، وخاصة فيما يتعلق بعملية تجميع وتسريح القوات والأداء الفعال للجان المشتركة ولاسيما لجنة الانتخابات الوطنية. ويناشد وفدي الطرفين الاستمرار في ابداء الحكمة وضبط النفس والامتثال الدقيق للجدول الزمني المنقح والتعاون مع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق من أجل الأداء السليم للعملية الانتخابية. ووفدي يؤكد في هذا الصدد أنه من الضروري اجراء هذه الانتخابات طبقا للخطة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، على أقصى تقدير، وأنه لن يسمح بأي تأخير آخر في هذه الظروف.

ويشيد وفدي مرة أخرى بعمل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام السيد أخييو. بيد أنني أود أن أذكر بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تحل محل الطرفين وأن النجاح في عملية السلم يتوقف عليهما في المقام الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للرأس الأخضر.

ما فتئت حكومتي تتابع عملية السلم في موزامبيق باهتمام كبير.

بعد سنوات من المعاناة والمشاق، سنحت فرصة فريدة لشعب موزامبيق، الذي تربطنا به روابط خاصة من الصداقة الوثيقة والتاريخ، لأن يغير مجرى الأحداث من أجل تحقيق الوفاق والاستقرار السياسي في البلاد، وإعادة بناء حياته المحطمة والتمتع، في سلم وحرية، بالموارد العديدة لأرضه الزاخرة بالخيرات.

وعملية السلم الجارية تتيح له هذه الفرصة الفريدة. وفي هذا المضمار يتوقع من الطرفين السياسيين وقادتهما القيام بدور تاريخي وتحمل مسؤولية خاصة.

إن اتفاق السلم العام هو لب هذه العملية. وتنفيذه، في الوقت المحدد وعلى نحو دقيق، سيؤدي في النهاية الى إحلال السلم والاستقرار في موزامبيق.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز وخاصة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالجوانب المتصلة باتفاق السلم العام. وفي هذا الصدد، تعلق حكومتي أقصى الأهمية على الجدول الزمني الجديد المتفق عليه مؤخرا من أجل تنفيذ اتفاق السلم العام.

إن نجاح عملية السلم الجارية واجراء الانتخابات التي انتظرناها طويلا في تشرين الأول/اكتوبر من العام المقبل يتوقفان على قدرة الطرفين كليهما على الالتزام بهذا الجدول الزمني والامتثال له.

ومن ثم تحث حكومتي الطرفين على بذل كل ما في وسعهما من أجل الاستمرار في الوفاء على وجه السرعة باتفاقاتهما وترتيباتهما، ومن ثم الوفاء بالتحدي التاريخي المتمثل في احلال السلم والاستقرار والرخاء في بلدهما.

والعمل خلاف ذلك من شأنه أن يطيل، دونما داع وعلى نحو خطير، عذاب الشعب الموزامبيقي، الذي ما فتئ منذ وقت طويل يعاني من الآلام المبرحة التي تقترن بفقدان الأعزاء الذين يقتلون في الحرب، والذي ما فتئ من وقت طويل يعاني شظف العيش بسبب اقتصاده المحطم وحياته المحطمة، والذي ما فتئ منذ وقت طويل يتوق الى السلم.

ونشعر بالتشجيع بصفة خاصة للتطورات الايجابية في عملية السلم في موزامبيق، وخاصة للحوار بين الرئيس شيسانو وقائد رينامو السيد دلاكاما، كما ترد الاشارة اليه في تقرير الأمين العام (S/26666). ونشجع الطرفين على الإبقاء على هذا الزخم حرصا على تحقيق السلم الدائم واستمرار الرخاء في بلدهما.

ونناشد جميع الذين يمكنهم تقديم المساعدة المالية اللازمة لتسهيل تنفيذ عملية السلم وتحسين الحالة الإنسانية في موزامبيق القيام بذلك.

ونهنئ الأمين العام على جهوده الشخصية من أجل الاسهام في تحقيق ترتيبات هامة خلال زيارته الأخيرة لموزامبيق ونمتدح ممثله الخاص السيد أخييو على اخلاصه ونشاطه في أدائه لمهامه. كما نعبر عن تقديرنا لجميع النساء والرجال الذين يخدمون في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لمساعدتهم في عملية السلم في موزامبيق.

والآن استأنف وظائفي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠